منهجية التعليق على القرارات القضائية

يقصد بالتعليق على قرار قضائي قيام المعلق بعمليات ذهنية تتمثل في قراءة القرار وفهمه وتحليله وتحديد معنى ما ورد فيه، ثم تقييمه من حيث وقائعه وأسانيده وأسبابه وما انتهى إليه من حل قانوني ومدى اتفاق ذلك مع النصوص القانونية التي تحكم نفس الموضوع ومع الرأي الفقهي السائد والاجتهادات القضائية، مع إبداء المعلق لرأيه الخاص سواء بالاتفاق مع ما جاء في القرار أو بالاختلاف معه،

إن التعليق على القرارات القضائية يحتاج من الطالب أو الباحث في ميدان القانون أن يكون ملما بالموضوع أو المسألة القانونية التي يتمحور حولها القرار القضائي، أي له ثقافة قانونية واسعة تشمل الاطلاع على النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع والآراء الفقهية وكذا الاجتهادات القضائية حوله.

وعند التعليق على القرار القضائي يجب أن نمر بالمرحلتين التاليتين:

أولا: المرحلة التحضيرية

يمكن تحديد العناصر الأساسية التي يجب المرور بها في المرحلة التحضيرية كما يلي وبالترتيب التالي:

- قراءة القرار القضائي عدة مرات قراءة متأنية ومركزة ونقدية.
- استحضار المعلومات النظرية حول الموضوع القانوني المعالج في القرار القضائي.
- استخراج العناصر الأساسية للقرار: أطراف الدعوى، الوقائع، الإجراءات، الادعاءات والطلبات، الحل القانوني وتسبيبه، منطوق الحكم.
- طرح المشكل القانوني الذي يثيره القرار القضائي بالنسبة للمعلق.
- وضع خطة للتعليق.

ثانيا: المرحلة التحريرية

يقصد بها كتابة وتحرير التعليق على القرار القضائي والذي يجب أن يكون في شكل منهجي يتجسد في ثلاث عناصر هي المقدمة، العرض والخاتمة، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في ما يلي.

1-المقدمة (التحليل الشكلي للقرار القضائي)

تعتبر المقدمة في التعليق على القرار القضائي كمدخل للموضوع وتعريف بالقرار من الناحية الشكلية لذا فإنها تتضمن عدة عناصر مرتبة يمكن تحريرها بالشكل التالي:

- جملة تمهيدية: وهي جملة عامة مختصرة هدفها التقديم للموضوع القانوني الذي يعالجه القرار القضائي، ويكمن الاكتفاء بذكر الموضوع القانوني فقط دون تعريفه.
- ذكر الجهة القضائية مصدرة القرار وتاريخ صدوره وكذا أطراف الدعوى القضائية وصفتهم (المدعي والمدعى عليه).
- عرض الوقائع: وهي الأحداث المادية والقانونية التي أدت إلى نشأة النزاع وتطوره، بعضها ينشأ قبل رفع الدعوى وقد تستجد وقائع جديدة أثناء الخصومة، مثال عن الوقائع المادية: قيام أحد الخصوم بإحداث أضرار مادية بأملاك الخصم الآخر، مثال عن الواقعة القانونية: إبرام عقد إيجار بين الخصوم.
- عرض الإجراءات القانونية المتبعة: هي كل إجراء قام به الخصوم بمناسبة مباشرة الخصومة القضائية التي صدر فيها القرار محل التعليق، مثال: رفع الدعوى القضائية، الطعن بالاستئناف، إجراء خبرة قضائية، ولابد من الاختصار والتركيز في عرض الوقائع والإجراءات القانونية.
- عرض إدعاءات وطلبات الخصوم: هي طلبات المدعي وبالمقابل رد المدعى عليه وطلباته المقابلة إن وجدت.

عرض الحل القانوني: وهو الحل الذي قدمه القاضي للخصومة المعروضة عليه وفقا للنصوص القانونية المطبقة مع عرض التسبيب.

- طرح المشكل القانوني: وهو المشكل الذي يثيره القرار القضائي محل التعليق في ذهن المعلق.

- التصريح بالخطة: وهي التي سيتم الإجابة عن الإشكالية بإتباعها وقد سبق بيان كيفية صياغتها.

2-العرض (التحليل الموضوعي للقرار القضائي)

هو الجزء الأهم من الموضوع لأنه يتضمن مناقشة القرار، وبالتحديد مناقشة الحل القانوني الذي قدمه القاضي وتعليله (التسبيب) ومناقشة كل حيثية من حيثياته، أولا بالنظر إلى النصوص القانونية الواجبة التطبيق على النزاع القانوني، وهل القاضي قد طبق النصوص القانونية التي تحكم فعلا النزاع المثار ومدى وضوح تلك النصوص أو غموضها، وفي حالة غموضها كيف قام القاضي بتفسيرها وتقييم هذا التفسير، ثم من الناحية الثانية الربط بين القرار محل التعليق والقرارات السابقة واللاحقة إن وجدت قصد إظهار تطور الاجتهاد القضائي حول الموضوع القانوني الذي يطرحه القرار، مع إمكانية تبيين رأي الفقه القانوني في هذا المجال وضرورة ظهور الرأي الشخصي للمعلق سواء كان ايجابيا أو سلبيا

3- الخاتمة

وهي آخر جزء من التعليق يتضمن عرض عام للموضوع القانوني الذي يتناوله القرار القضائي مع الإشارة إلى الحل الذي قدمه القاضي للنزاع المطروح ومدى وجاهته وتبيين رأي المعلق في الحل سواء بالتأييد أو المعارضة مع عرض البديل في الحالة الثانية.